ثمن الانحراف

الاقتصاد الاجتماعي للقانون الجنائي

نحو نظرية جنائية متكاملة في العصر العالمي

تأليف

أ.د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

الي ابنتي الحبيبه صبرينال جميله الجميلات المصريه الجزائريه قره عيني التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط البحر المتوسط وجبال الاوراس الشامخه

إلى الضمير الإنساني الذي يبحث عن العدالة وراء النص،

وإلى صانع السياسة الجنائية الذي يدرك أن السجن ليس حلاً وحيداً،

وإلى المجتمع الذي يدفع الثمن صامتاً.

إهدائي هذا الجهد، آملاً أن يكون جسراً يربط بين قسوة القانون، وبرودة الاقتصاد، ودفء المجتمع.

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

المقدمة العامة

في بحث عن الجريمة خارج قاعة المحكمة

لطالما نظرنا إلى الجريمة عبر عدسة ضيقة، عدسة القانون الجنائي وحده. مجرم ارتكب فعلاً، وقاضٍ أصدر حكماً، وسجان نفذ عقاباً. هذه هي الصورة النمطية التي رسخت في الأذهان لقرون. لكن الواقع أعمق من ذلك بكثير. الجريمة ليست حدثاً قانونياً معزولاً، بل هي ظاهرة معقدة تتشابك فيها خيوط الاقتصاد، ونسيج الاجتماع، ونص القانون.

عندما يسرق شخص طعاماً، هل نرى فقط نص المادة الجنائية التي تجرم السرقة؟ أم نرى أيضاً فجوة الدخل، انهيار الشبكة الاجتماعية، الحسابات العقلانية للبقاء، ووصمة العار التي ستلاحقه؟ إن الفصل بين هذه الأبعاد هو ما أفشل العديد من السياسات الجنائية حول العالم. سجونا امتلأت، ومعدلات الجريمة ارتفعت، والمجتمع دفع الثمن باهظاً، لأننا عالجنا العرض ونسينا السبب.

يأتي هذا الكتاب ليقدم رؤية عالمية متكاملة، تجمع

بين ثلاثية صعبة ومعقدة: القانون الجنائي بمعياره المعياري، والاقتصاد بحساباته الكفاءة، وعلم الاجتماع بتحليله البنيوي. إننا لا نحاول اختزال الجريمة في معادلة رياضية، ولا نريد إغراقها في تنظير اجتماعي مجرد، بل نبحث عن نقطة التقاء عملية تسمح لنا بفهم لماذا تحدث الجريمة، وكيف نستجيب لها بكفاءة وعدالة.

إن الأطروحة المركزية لهذا المؤلف هي أن السياسة الجنائية الفعالة هي تلك التي تفهم الجريمة كلغة يتحدث بها المهمشون اقتصادياً والاجتماعياً، وأن العقاب الفعال هو ذلك الذي يوازن بين الردع الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، والعدالة القانونية. إننا ندعو إلى تحول جوهري في الفكر الجنائي، من فكر عقابي ردعي بحت، إلى فكر وقائي تنموي متكامل.

هذا الكتاب موجه لصانع القرار الذي يبحث عن حلول مستدامة، وللباحث الذي يرفض التبسيط المفرط، وللقاضي الذي يريد أن يفهم الإنسان وراء المتهم. إنه

محاولة لرسم خريطة طريق جديدة لفهم الانحراف في عالم يتسم بعدم المساواة المتزايدة والتعقيد الاقتصادي.

القسم الأول

الأسس النظرية

مثلث التفاعل بين القانون والاقتصاد والمجتمع

الفصل الأول

سيكولوجية الجريمة بين الحتمية الاجتماعية والاختيار العقلاني

مقدمة الفصل

هل المجرم ضحية ظروفه أم صانع خياراته؟ هذا

السؤال هو حجر الزاوية في أي نظرية جنائية. تجيب العلوم الاجتماعية والاقتصادية على هذا السؤال بإجابات متباينة، يحاول هذا الفصل التوفيق بينها لتقديم نموذج تفسيري شامل.

المبحث الأول

النظرية الاقتصادية للجريمة نموذج بيكر وما بعده

أولاً: فرضية العقلانية الإجرامية

انطلق غاري بيكر في الستينيات من فرضية ثورية مفادها أن المجرم ليس مرضاً نفسياً أو ضحية اجتماعية فقط، بل هو فاعل عقلاني يوازن بين التكاليف والمنافع. يرتكب الجريمة إذا كانت المنفعة المتوقعة (مال، سلطة، إشباع) تتجاوز التكلفة المتوقعة (احتمال القبض مضروباً في شدة العقوبة).

هذا النموذج حول الجريمة من مشكلة أخلاقية إلى

مشكلة حوافز. إذا ارتفعت تكلفة الجريمة (عقوبات أشد، شرطة أكثر كفاءة)، انخفض العرض الإجرامي.

ثانياً: حدود النموذج الاقتصادي

لكن الاقتصاد وحده قاصر. فهو يفترض معلومات كاملة وقدرة حسابية قد لا تتوفر لمتعاطي مخدرات أو قاتل بدافع الغيرة. هنا تتدخل العوامل غير العقلانية.
الاقتصاد يفسر جرائم البيض الياقات وجرائم المال بامتياز، لكنه يعجز عن تفسير جرائم العنف العاطفية إلا بإدخال متغيرات نفسية.

المبحث الثاني

النظرية الاجتماعية للجريمة البنية والشذوذ

أولاً: نظرية الشذوذ (Anomie) لدى دوركايم وميرتون

يرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة طبيعية في أي مجتمع، لكن ارتفاعها مؤشر على خلل وظيفي. طور ميرتون الفكرة ليقول إن الجريمة تنتج عندما تكون هناك فجوة بين الأهداف الثقافية (الثراء، النجاح) والوسائل المؤسسية المتاحة لتحقيقها (تعليم، عمل). عندما تسد الطرق المشروعة، يبتكر الفرد طرقاً غير مشروعة (ابتكار إجرامي).

هنا، الجريمة ليست اختياراً حراً تماماً، بل هي استجابة هيكلية لضغط اجتماعي.

ثانياً: نظرية الوصم (Labeling Theory)

لا ينظر هذا التيار للفعل الإجرامي بذاته، بل لتفاعل المجتمع معه. عندما تصم الدولة فرداً بـ مجرم، فإنها تدفعه فعلياً إلى تبني هذه الهوية والاستمرار في الإجرام (انحراف ثانوي). السجن هنا ليس أداة إصلاح، بل مدرسة لتعلم الإجرام ونزع الشرعية عن الفرد.

المبحث الثالث

التوليفة القانونية نحو نموذج متكامل

القانون الجنائي الحديث يجب أن يتبنى نموذجاً هجيناً. يعترف بالعقلانية في جرائم المال فيعزز الردع الاقتصادي، ويعترف بالحتمية الاجتماعية في جرائم الحاجة فيعزز البدائل التنموية، ويعترف بأثر الوصم فيعزز بدائل السجن وإغلاق السجلات الجنائية.

القاعدة الذهبية هي التمايز في المعالجة. لا يمكن معاملة تاجر مخدرات دولي (فاعل عقلاني بحثاً عن ربح) معاملة قاصر سرق طعاماً (فاعل تحت ضغط حاجة). القانون الجامد يفشل لأنه يعامل الجميع بنفس المسطرة رغم اختلاف الدوافع البنيوية.

خاتمة الفصل

إن فهم دوافع الجريمة هو نصف العقاب. سياسة

جنائية تجهل الاقتصاد تفشل في الردع، وسياسة تجهل الاجتماع تفشل في الوقاية. القانون هو الوعاء الذي يجب أن يصب فيه هذان المعرفان لصياغة استجابة إنسانية وفعالة.

الفصل الثاني

اقتصاديات السوق الإجرامي العرض والطلب في الظل

مقدمة الفصل

توجد أسواق غير مرئية تعمل بنفس كفاءة الأسواق الرسمية، بل وأحياناً بأكثر منها مرونة. سوق المخدرات، سوق السلاح، سوق البشر، وسوق البيانات المسروقة. لفهم الجريمة، يجب تحليلها كسلعة اقتصادية خاضعة لقوانين العرض والطلب.

المبحث الأول

هيكلية السوق الإجرامي

أولاً: حواجز الدخول والمنافسة

على عكس الاعتقاد الشائع، السوق الإجرامي ليس مفتوحاً للجميع. توجد حواجز دخول عالية (العنف، الثقة، الشبكات السرية). هذا يخلق احتكارات أو احتكارات قلة (Cartels) تتحكم في الأسعار وتقتل المنافسة بعنف. قانون المنافسة الرسمي يعجز عن اختراق هذه الأسواق، مما يستدعي تدخلاً جنائياً يركز على تفكيك البنية الاقتصادية للعصابة وليس فقط اعتقال الجنود الصغار.

ثانياً: سلاسل القيمة العالمية

الجريمة اليوم معولمة. المخدر يُزرع في جنوب أمريكا، يُصنع في أوروبا، ويُباع في آسيا. الأموال تُغسل عبر بنوك في جزر ضريبية. هذا يعني أن التدخل الجنائي

المحلي قاصر. يجب أن يكون الرد اقتصادياً عالمياً، عبر تجفيف منابع التمويل ومصادرة الأصول عبر الحدود بكفاءة أعلى من كفاءة المجرمين في إخفائها.

المبحث الثاني

مرونة الطلب على الخدمات الإجرامية

أولاً: مخدرات وعقاقير

الطلب على المخدرات غالباً غير مرن (Inelastic). رفع السعر أو زيادة العقوبة لا يقلل الاستهلاك بشكل كبير بسبب الإدمان. لذا، سياسات التجريم الصارم تفشل في تقليل الاستهلاك، وتنجح فقط في رفع أسعار السوق وزيادة أرباح المهربين (عائد المخاطرة). الحل الاقتصادي قد يكمن في تحويل السوق من غير قانوني إلى منظم (تقنين خاضع للرقابة) لتقليل أرباح الجريمة المنظمة، وهو جدل أخلاقي وقانوني كبير.

ثانياً: الجرائم المالية والاحتيال

هنا الطلب مرن. المستثمر لا يريد أن يُسرق. الردع هنا فعال. زيادة تكلفة الاحتيال (رقابة، عقوبات مالية مضاعفة) تقلل العرض بشكل ملحوظ. لذا، يجب توجيه الموارد الشرطية والقضائية نحو الجرائم ذات المردود الرادع العالي.

المبحث الثالث

تكاليف المعاملات في العالم السفلي

في السوق القانوني، القانون يحمي العقود. في السوق الإجرامي، العنف هو من يحمي العقود. تكلفة المعاملات في السوق الإجرامي عالية جداً (رشاوى، سلاح، محامين فاسدين). جزء من فعالية مكافحة الجريمة يكمن في رفع هذه التكاليف حتى تصبح غير مجدية. تعطيل قنوات غسيل الأموال يرفع تكلفة

ممارسة الجريمة بشكل يفوق الربح المتوقع.

خاتمة الفصل

معالجة الجريمة كسوق تتطلب أدوات اقتصادية بقدر ما تتطلب أدوات شرطية. تجفيف التمويل، مصادرة الأصول، وتفكيك سلاسل التوريد الإجرامية هي أدوات جراحة اقتصادية ضرورية لقتل الجريمة في الصميم.

القسم الثاني

اقتصاديات العقاب

بين الكفاءة والعدالة والإنسانية

الفصل الثالث

تحليل تكلفة ومنفعة العقوبات الجنائية

مقدمة الفصل

العقاب مكلف. سجون، حراس، محاكم، سجون. والمجتمع يدفع الفاتورة. السؤال الاقتصادي الجوهري: هل العائد من العقاب يبرر التكلفة؟ ومتى نتوقف عن الاستثمار في السجن؟

المبحث الأول

التكلفة الاجتماعية للسجن

أولاً: التكاليف المباشرة وغير المباشرة

تكلفة بناء السجن وصيانة السجين واضحة. لكن التكلفة الأكبر هي غير المباشرة: فقدان إنتاجية السجين، تفكك أسرته (مما يولد جيلاً جديداً من المنحرفين)، ووصمة العار التي تمنعه من العمل بعد

الخروج مما يرفع احتمالية العودة للإجرام (Recidivism).

اقتصادياً، السجن استثمار سلبي العائد في كثير من الحالات، خاصة للجرائم غير العنيفة.

ثانياً: منحنى الردع المتناقص

زيادة مدة السجن من سنة إلى خمس سنوات قد تردع، لكن الزيادة من عشرين إلى خمسة وعشرين عاماً لا تضيف ردعاً يذكر، وتكلفة إضافية هائلة. هناك نقطة تشبع للردع. السياسة الجنائية الرشيدة تتوقف عند هذه النقطة الكفؤة ولا تهدر المال العام في سنوات سجن إضافية لا فائدة منها.

المبحث الثاني

بدائل العقاب السالبة للحرية

أولاً: الغرامات المالية والعقوبات المالية

هي الأقل تكلفة والأكثر كفاءة للجرائم المالية وجرائم الشركات. تحول الضرر من المجتمع (الذي يدفع ثمن السجن) إلى الجاني. لكن يجب أن تكون متناسبة مع الدخل حتى لا تكون مجرد تكلفة ممارسة عمل (للأغنياء) أو كارثة حياتية (للفقراء).

ثانياً: خدمة المجتمع والمراقبة الإلكترونية

تحافظ على إنتاجية الجاني وتقلل تكلفة الإيواء، وتسمح بإصلاح الضرر مباشرة للمجتمع. اقتصادياً، هي تحويل لتكلفة العقاب إلى منفعة عامة (عمل مجاني للمجتمع بدلاً من أكل مجاني في السجن).

المبحث الثالث

خصخصة السجون جدل الكفاءة والأخلاق

ظهرت في بعض الدول فكرة خصخصة السجون لرفع الكفاءة وتقليل التكلفة الحكومية.

الجانب الاقتصادي: قد تقلل التكلفة المباشرة عبر إدارة أفضل.

الجانب الاجتماعي والأخلاقي: تخلق حافزاً خطيراً للشركة لزيادة عدد السجناء لضمان أرباحها (لوبيات لتغليظ القوانين). هذا يتعارض مع غاية الدولة في تقليل الجريمة. الربح من العقاب هو تشويه أخلاقي وسياسي خطير.

خاتمة الفصل

العقوبة ليست غاية بل وسيلة. إذا كانت الوسيلة أغلى من الغاية، أو كانت تنتج ضرراً اجتماعياً أكبر من الجريمة نفسها، فهي فاشلة اقتصادياً واجتماعياً. يجب أن يكون العقاب استثماراً في الأمن وليس

استهلاكاً للموارد.

الفصل الرابع

الرأسمال البشري والإجرام الاستثمار في الوقاية

مقدمة الفصل

أذكى سياسة جنائية هي التي تمنع الجريمة قبل وقوعها. والوقاية الحقيقية ليست في كاميرات المراقبة، بل في الاستثمار في الإنسان. الجريمة غالباً ما تكون نتيجة لفشل في تكوين الرأسمال البشري.

المبحث الأول

التعليم كأداة لمنع الجريمة

الأدلة التجريبية تؤكد علاقة عكسية قوية بين مستوى التعليم ومعدلات الجريمة. التعليم يرفع تكلفة الفرصة البديلة للجريمة (راتب المستقبل أفضل من ربح السرقة)، ويزيد من الصبر على المكافأة المؤجلة، ويعزز الاندماج الاجتماعي.

كل دولار يُستثمر في التعليم المبكر في المناطق الفقيرة يوفر عشرات الدولارات في تكاليف العدالة الجنائية لاحقاً. هذا هو أعلى عائد استثماري للدولة.

المبحث الثاني

سوق العمل والبطالة الهيكلية

البطالة ليست مجرد رقم اقتصادي، هي وقود إجرامي. عندما يغلق السوق الرسمي أبوابه، يفتح السوق غير الرسمي أبوابه. السياسات الجنائية يجب أن تكون منسقة مع سياسات التوظيف. برنامج تشغيل للشباب

في الأحياء الساخنة قد يكون أكثر فعالية من زيادة دوريات الشرطة.

المبحث الثالث

الصحة النفسية والإدمان

جزء كبير من الجريمة مدفوع بأمراض نفسية untreated أو إدمان. علاج المدمن أرخص من سجنه، وأكثر إنسانية. تحويل مسار متعاطي المخدرات من السجون إلى المصحات هو انتصار للاقتصاد والإنسان معاً.

خاتمة الفصل

وزارة الداخلية لا تستطيع وحدها محاربة الجريمة. تحتاج إلى وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، ووزارة الصحة. الجريمة مشكلة تنموية شاملة، والحل يجب

أن يكون تنموياً شاملاً.

القسم الثالث

تطبيقات معاصرة

جرائم العصر في ميزان القانون والاقتصاد والمجتمع

الفصل الخامس

جرائم الياقات البيضاء والفساد الاقتصادي

مقدمة الفصل

جريمة المدير التنفيذي الذي يسرق مليارات تختلف جوهرياً عن جريمة السارق في الشارع، رغم أن النص الجنائي قد يوحي بالمساواة في التجريم. هنا تبرز الفجوة بين القانون النظري والواقع الاجتماعي

الاقتصادي.

المبحث الأول

عدم التماثل في العقاب الاجتماعي

سارق المتجر يُسجن ويُوصم مدى الحياة. محتال البورصة قد يدفع غرامة ويحتفظ بمنصبه. لماذا؟ لأن الأول يهدد النظام العام المباشر، والثاني يندمج في النخبة. هذا التمايز يهز شرعية القانون. العدالة تقتضي أن تكون عقوبة الجرائم المالية مدمرة مالياً وشخصياً بقدر عقوبات الجرائم التقليدية.

المبحث الثاني

تعقيد الإثبات وتكلفة الملاحقة

جرائم الفساد معقدة وتتطلب خبراء ومحققين ذوي تكلفة عالية. المجرم يملك موارد للدفاع تطول الإجراءات. الحل يكمن في تبسيط إجراءات مصادرة الأموال غير المشروعة (Civil Asset Forfeiture) دون الحاجة لإثبات جنائي كامل في بعض الحالات، ونقل عبء الإثبات في مصادر الثروة إلى المتهم.

المبحث الثالث

الأثر الاجتماعي للفساد

الفساد ليس مجرد سرقة مال، هو سرقة ثقة. يهدم العقد الاجتماعي، ويشجع على اللامبالاة القانونية. عندما يرى المواطن أن القانون لا يمس الكبار، يفقد الحافز للامتثال. مكافحة الفساد هي حماية للنسيج الاجتماعي قبل حماية المال العام.

الفصل السادس

الجريمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

مقدمة الفصل

انتقلت الجريمة إلى الفضاء السيبراني حيث الحدود غير موجودة، والتكلفة منخفضة، والربح هائل. كيف يواجه القانون التقليدي هذا التحدي؟

المبحث الأول

انعدام الإقليم وتكاليف الملاحقة

المجرم في دولة، الضحية في ثانية، الخادم في ثالثة. تكلفة الملاحقة القضائية تتجاوز قيمة الضرر غالباً. هذا يخلق مناطق إفلات من العقاب. الحل يتطلب تعاوناً قضائياً دولياً فورياً وتوحيداً للتشريعات الجنائية الرقمية.

المبحث الثاني

بيانات كسلعة مسروقة

في العصر الرقمي، البيانات هي النفط. سرقة البيانات هي سرقة لأصل اقتصادي. القانون يجب أن يعيد تصنيف البيانات كأصل مالي محمي جنائياً بذات قوة حماية المال النقدي.

المبحث الثالث

اللامركزية والعملات المشفرة

تقنية البلوك تشين توفر غطاءً للمعاملات الإجرامية. هنا يتصارع الابتكار الاقتصادي مع الرقابة القانونية. الحل ليس منع التقنية، بل تطوير أدوات تتبع ذكية

(RegTech) تفرض الامتثال داخل البنية التحتية الرقمية نفسها.

خاتمة القسم الثالث

تتطور الجريمة بسرعة تفوق سرعة التشريع. القانون الجنائي يجب أن يصبح مرناً، تقنياً، وعابراً للحدود، وإلا أصبح حبراً على ورق أمام عصابات رقمية تدير إمبراطوريات إجرامية بلمسة زر.

القسم الرابع

نحو سياسة جنائية تنموية

الخاتمة والتوصيات

الفصل السابع

إصلاح النظام الجنائي رؤية مستقبلية

مقدمة الفصل

بعد هذا الغوص في الأعماق، حان وقت الخروج بخريطة طريق. كيف نبني نظاماً جنائياً يجمع بين حدة القانون، وحكمة الاقتصاد، ورحمة المجتمع؟

المبحث الأول

مبادئ السياسة الجنائية المتكاملة

أولاً: مبدأ التناسب الاقتصادي

العقوبة يجب أن تكون متناسبة ليس فقط مع جسامة الجريمة، بل مع تكلفة تنفيذها ومردودها الرادع. لا سجن لتافهات لا تبرر التكلفة الاجتماعية.

ثانياً: مبدأ العدالة الترميمية

الهدف ليس إيذاء الجاني، بل إصلاح الضرر. تعويض الضحية مباشرة من الجاني يرضي الضحية ويحمل الجاني مسؤولية فعلية، أفضل من سجنه على حساب دافعي الضرائب.

ثالثاً: مبدأ الوقاية التنموية

ميزانية مكافحة الجريمة يجب أن تنفق بنسبة كبيرة على الوقاية الاجتماعية (تعليم، صحة، تشغيل) وليس فقط على القمع الأمني.

المبحث الثاني

دور التكنولوجيا في الإصلاح

استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر العودة للإجرام لتحديد من يستحق البدائل السجنية.
استخدام المراقبة الإلكترونية لتقليل عدد نزلاء السجون. رقمنة الإجراءات لتقليل الفساد والبطء.

المبحث الثالث

رسالة للمشرع العربي

العالم العربي يواجه تحديات ديموغرافية واقتصادية تضغط على النظام الجنائي. نوصي بمراجعة شاملة لقوانين العقوبات لتقليل الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن القصير، وتفعيل بدائل العقوبة، وربط السياسة الجنائية بخطط التنمية الوطنية. لا أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن.

الخاتمة العامة للكتاب

الجريمة مرآة المجتمع

في ختام هذه الرحلة المعرفية، نصل إلى حقيقة جوهرية: الجريمة ليست شذوذاً عارضاً، بل هي عرض لخلل في بنية المجتمع واقتصاده وقانونه معاً. لا يمكن عزل القانون الجنائي في أبراج عاجية من النصوص، بل يجب غرسه في واقع الناس الاقتصادي والاجتماعي.

العدالة الجنائية الحقيقية ليست في كثرة السجون أو شدة العقوبات، بل في قدرة المجتمع على احتواء أبنائه، وتوفير البدائل لهم، ومعاقبة من يضر بالغير بكفاءة تردع ولا تظلم. إن الثمن الحقيقي للانحراف لا يجب أن يدفعه الجاني وحده، بل المجتمع كله إذا فشل في الوقاية.

ندعو إلى ثورة في الفكر الجنائي، ثورة تضع الإنسان في المركز، وتستخدم الاقتصاد أداة، والقانون إطاراً.

مستقبل الأمن ليس في الحديد والأسوار، بل في العقل والعدالة والفرص المتكافئة.

والله ولي التوفيق

أ.د. محمد كمال عرفه الرخاوي

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

محمد كمال عرفه الرخاوي، دراسات في السياسة الجنائية والاقتصاد.

أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات.

عبد الفتاح بيومي حجازي، علم الاجتماع الجنائي.

تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Gary Becker, Crime and Punishment: An Economic Approach.

Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method.

.Richard Posner, Economic Analysis of Law

.Michel Foucault, Discipline and Punish

.World Bank Reports on Crime and Development

الفهرس العام

المقدمة العامة

القسم الأول: الأسس النظرية

الفصل الأول: سيكولوجية الجريمة

الفصل الثاني: اقتصاديات السوق الإجرامي

القسم الثاني: اقتصاديات العقاب

الفصل الثالث: تكلفة ومنفعة العقوبات

الفصل الرابع: الرأسمال البشري والإجرام

القسم الثالث: تطبيقات معاصرة

الفصل الخامس: جرائم الياقات البيضاء

الفصل السادس: الجريمة الإلكترونية

القسم الرابع: نحو سياسة جنائية تنموية

الفصل السابع: إصلاح النظام الجنائي

الخاتمة العامة

المراجع

الفهرس

تم بحمد الله وتوفيقه

وصلنا إلى ختام هذا المؤلف، الذي نرجو أن يكون إضافة نوعية للمكتبة القانونية العالمية، وأن يسهم في صنع سياسات جنائية أكثر إنسانية وكفاءة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت دون إذن خطي من المؤلف.